

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٣١٠ لسنة ١٩٨٢

بشأن الموافقة على الاتفاقية الدولية رقم ١٤٩ الخاصة باستخدام العاملين بالتمرير وظروف العمل والمعيشة الخاصة بهم التي أقرتها منظمة العمل الدولية في عام ١٩٧٧

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الفقرة الأولى من المادة ١٥١ من الدستور :

قرر :

(مادة وحيدة)

ووفق على الاتفاقية الدولية رقم ١٤٩ الخاصة باستخدام العاملين بالتمرير، وظروف العمل والمعيشة الخاصة بهم التي أقرتها منظمة العمل الدولية في عام ١٩٧٧ ، وذلك مع التحفظ بشرط التصديق

صدر ببراءة الجمهورية في ٣ رمضان سنة ١٤٠٢ (٢٤ يونيو سنة ١٩٨٢)

حسني مبارك

الاتفاقية رقم ١٤٩

بيان استخدام وظروف عمل وجاهة العاملين بالتجريض

المؤتمر العام لمنظمة العمل الدولية .

وقد انعقد في جنيف بدعوة من مجلس ادارة مكتب العمل الدولي، واجتمع في دورته
الثالثة والستين في ١ يونيو (حزيران) سنة ١٩٧٧

و إدراكاً للدور الحيوى الذى يلعبه العاملون بالمتريضر ، مع غيرهم من العاملين في المجال
الصحوى ، لحماية الصحة و تحديدها و رعاية السكان .

وإدراكاً بأن القطاع العام باعتباره صاحب العمل للعاملين بالتجريض، عليه أن يلعب دوراً فعالاً في تحسين ظروف استخدام وعمل العاملين بالتجريض .

و إدراكاً بأن الوضع الحالي للأمامين بالغمر يرضي في كثير من الدول، التي تعاني من نقص في الأفراد المؤهلين والتي لا يتم الاستفادة دائمًا من الكادر القائم بها أفضلي استفادة ، هو عنوان عقبة في سهل تطور خدمات صحية فعالة .

ومنتهى ذكرها أن العاملين بالتبريض يশتملهم العديد من الانتفاقيات والتوصيات الدولية العديدة التي تجمع مستويات عامة تتعلق بالاستخدام وظروف العمل مثل الاتفاقيات الخاصة التمييز، الحرية النقابية وحق المساومة جماعياً، التوفيق والتحكيم الاختياري، ساعات العمل، الإجازات المدفوعة والإجازة الدراسية مدفوعة الأجر، الضمان الاجتماعي، ونطحيلات الرعاية، وحماية الأسرة وحماية الصحة العالمية.

آخذوا في الاعتبار أن الظروف الخاصة التي يتم فيها التحرر يضمن تجاهل من المرغوب فيه تدعيم المنهجيات العامة آنفة الذكر بمستويات محددة للعاملين في مجال التحرر يرضي ، تسمى مدفعة تمكنهم من التأثير بوضوح بدلاً من سعيهم مع دورهم في المجال الصحي ومرضى لهم .

وأدراها بأن المنشويات التالية قد تمت صياغتها بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية
وأن التعاون سيستمر مع هذه المنظمة من أجل تعزيز وضمان تطبيق تلك المستويات .
ولذا قرر المخاذ مقترنات محددة بشأن استخدام وظروف عمل وحياة العاملين بالتمريض ،
وهي النند السادس في جدول أعمال الدورة .
وإذ عقد العزم على صياغة هذه المقترنات في شكل اتفاقية دولية .

يقر في هذا اليوم الحادى والعشرين من شهر يونيو (حزيران) سنة ألف وتسعمائة وسبعين
وبسبعين الاتفاقية التالية ، التي يطلق عليها اتفاقية العاملين بالتمريض لسنة ١٩٧٧ :

(مادة ١)

- ١ - من أجل أغراض هذه الاتفاقية تشمل كلمة "العاملون بالتمريض" كافة قطاعات الأفراد الذين يقدمون الرعاية والخدمات في مجال التمريض .
- ٢ - تطبق هذه الاتفاقية على كافة العاملين بالتمريض ، أينما يعملون .
- ٣ - قد تقوم السلطة المختصة ، بعد التشاور مع منظمات أصحاب الأعمال والعمال المعنية ، حيثما توجد مثل هذه المنظمات ، بإرساء قواعد خاصة تتعلق بالعاملين بالتمريض الذين يقدمون الرعاية والخدمات في مجال التمريض على أساس تطوعي ، وان تقتصر هذه القواعد من أحكام المادة (٢) فقرة (١) والمادة (٣)، والمادة (٤)، والمادة (٧) من هذه الاتفاقية .

(مادة ٢)

- ١ - يأخذ كل عضو يصدق على هذه الاتفاقية سياسة خاصة بخدمات التمريض والعاملين بالتمريض المعينين ، ويعمل على تطبيقها بأسلوب يناسب مع الظروف القومية ، وذلك داخل إطار برنامج عام للصحة حيثما يوجد مثل هذا البرنامج ، وضمن نطاق الموارد المتاحة للرعاية الصحية في مجدها ، لتوفير الكمية والكيفية الضرورية من الرعاية في مجال التمريض للوصول إلى أعلى مستوى صحى ممكن للسكان .

٢ - وتحذن ، بصفة خاصة ، الإجراءات الفضفورة لترويد العاملين بالتمريض :

(أ) التعليم والتدريب الملازمين لممارسة مهامهم .

(ب) فرص عمل ، وظروف عمل مواتية ، متضمنة التطلعات الخاصة يستقبلهم الوظيفي والأجور والتي من المحتمل أن تعمل على جذب الأفراد إلى المهنة والاحتفاظ بهم .

٣ - تصاغ السياسة التي ذكرت في الفقرة (١) من هذه المادة بالتشاور مع منظمات أصحاب الأعمال والعامل المعنية ، حيثما توجد مثل هذه المنظمات .

٤ - يتم التنسيق بين هذه السياسة والسياسات التي تتعلق بجوانب أخرى من الرعاية الصحية وبالعاملين الآخرين في مجال الصحة ، بالتشاور مع منظمات أصحاب الأعمال والعامل المعنية .

(مادة ٣)

١ - تحدد المنطلبات الأساسية الخاصة بدراسة التمريض والتدريب عليه ، والإشراف على مثل هذا التعلم والتدريب بالقوانين أو اللوائح الوطنية أو بواسطة السلطة المختصة أو الم هيئات المهنية المختصة ، المخولة لتحقيق ذلك بمقتضى هذه القوانين أو اللوائح .

٢ - يتم التنسيق بين دراسة التمريض والتدريب عليه ودراسة وتدريب العمال الآخرين في المجال الصحي .

(مادة ٤)

تحدد القوانين واللوائح الوطنية متطلبات ممارسة التمريض ، وقصر تلك الممارسة على الأشخاص اللذين توافق عليهم تلك المتطلبات .

(مادة ٥)

١ - تأخذ الإجراءات لتعزيز اشتراك العاملين بالتمريض في التخطيط للخدمات التمريض والتشاور مع هؤلاء العاملين حول القرارات الخاصة بهم ، بأسلوب يتوافق مع الظروف القومية .

٢ - من الأفضل أن يتم تحديد شروط الاستخدام والعمل بالتفاوض بين منظمات أصحاب الأعمال والعامل المعنية .

٣ - يتم تسوية النزاع الناجم من تحديد شروط وظروف الاستخدام من خلال المفاوضات بين الأطراف ، أو بأسلوب يضمن ثقة الأطراف المشتركة ، وذلك من خلال جهاز مستقل ومحايد مثل الوساطة والتوفيق والتحكيم الاختياري .

(مادة ٦)

يتمتع العاملون بالترخيص بظروف تساوى على الأقل مع تلك الخاصة بغيرهم من العمال في الدولة المعنية في الحالات التالية :

(أ) ساءات العمل ، وتشمل تنظيم وتعويض الأجر الإضافي وال ساعات غير الملائمة وأعمال المناوبة .

(ب) الراحة الأسبوعية .

(ج) الإجازات السنوية المدفوعة الأجر .

(د) الإجازة الدراسية .

(هـ) إجازة الأمومة .

(و) الإجازة المرضية .

(ز) الضمان الاجتماعي .

(مادة ٧)

يسعى كل عضو إذا استلزم الأمر لتحسين القوانين واللوائح القائمة الخاصة بالسلامة والصحة المهنية ، بتكييفها مع الطبيعة الخاصة لمهنة الترخيص والبيئة التي يتم التنفيذ في إطارها .

(مادة ٨)

إن أحكام هذه الاتفاقية مالم يتم تنفيذها بواسطة اتفاقيات جماعية أو لوائح العمل أو قرارات تحكيم أو قرارات محكمة أو بأسلوب آخر ينماشى مع الممارسة الوطنية التي تتفق مع الظروف القومية يتم تنفيذها عن طريق القوانين أو اللوائح الوطنية .

(مادة ٩)

يتم إرسال الوثائق الرسمية الخاصة بالتصديق على هذه الاتفاقية إلى مدير عام مكتب العمل الدولي لتسجيلها .

(مادة ١٠)

١ — لا يلتزم بأحكام هذه الاتفاقية سوى أعضاء منظمة العمل الدولية الذين سجلت تصديقاتهم عليها لدى المدير العام .

٢ — تدخل هذه الاتفاقية دور التنفيذ بمضي إثني عشر شهراً على تسجيل تصديق مصوّرٍ عليها لدى المدير العام .

٣ — وتسري ، بعد ذلك ، على أي عضو بعضى إثني عشر شهراً على تاريخ تسجيل تصديقه عليها .

(مادة ١١)

١ — يجوز لأى عضو صدق على هذه الاتفاقية أن يتحال من التزامه بها بعد مضي عشر سنوات على تاريخ بدء سريانها ، وذلك بوثيقة تبلغ إلى المدير العام لمكتب العمل الدولي بتسجيلها ، ولا يسرى هذا التحالل إلا بعد مضي سنة على تاريخ تسجيله .

٢ — كل عضو صدق على هذه الاتفاقية ، ولم يمارس حق التحلل المنصوص عليه في هذه المادة خلال السنة التالية لانقضاء العشر سنوات المذكورة في الفقرة السابقة ، يصبح ملتزماً بهذه الاتفاقية لمدة عشر سنوات أخرى . ويجوز له أن يتحالل في التزامه بها عند انقضاء كل فترة عشر سنوات بالشروط المنصوص عليها في هذه المادة .

(مادة ١٢)

١ — يقوم المدير العام لمكتب العمل الدولي بإخطار جميع أعضاء منظمة العمل الدولية بتسجيل كافة التصديقـات ووثائق التحلـل التي تبلغ إليه من أعضاء المنظمة .

٢ — يقوم المدير العام عند إخطاره أعضاء المنظمة بتسجيل التصديقـ الثاني المبلغ إليه بتوسيع نظر الأعضاء إلى التاريخ الذي تدخل فيه الاتفاقية دور التنفيذ .

(۱۳۰)

يبلغ المدير العام لمكتب العمل الدولي كافة التفصيلات عن كل التصديقفات ووئائق التحالل التي سجلت لديه وفق أحكام المواد السابقة ، إلى السكرتير العام للأمم المتحدة لتسجّلها طبقاً لأحكام المادة ١٠٢ من ميثاق الأمم المتحدة .

(مادة ٤١)

يقدم مجلس ادارة مكتب العمل الدولي — عندما يرى ضرورة لذلك — تقريرا الى المؤتمر العام عن سير هذه الاتفاقية ، وما إذا كان هناك ما يدعو الى إدراج موضوع تدريجها تدريجيا او جزئيا بجدول أعمال المؤتمر .

(مادة ١٥)

١ - إذا أقر المؤتمر الاتفاقية الجديدة تعديل هذه الاتفاقية تعييناً أو جزئياً وما لم ينص الاتفاقية الجديدة على غير ما سبق ، فإن :

(٤) تصديق أحد الأعضاء على الاتفاقية الجديدة المعدلة يستتبع — بحكم القانون —
البطلان الناجز لهذه الاتفاقية دونما نظر إلى أحكام المادة (١١)، وبمجرد سر يان
الاتفاقية الجديدة

(ب) يوقف ابتداء من تاريخ سريان الاتفاقية الجديدة المعدلة قبول تصديق الدول الأعضاء على هذه الاتفاقية .

٢ - ومع ذلك تظل الاتفاقيات سارية المفعول في شكلها ومضمونها . الحالين بالذيبة
لأعضاء الذين صدقوا عليها ، ولم يصدقوا على الاتفاقيات المعدلة .

(مادة ١٦)

كل من النصين الفرنسي والإنجليزي لهذه الاتفاقية نفس المعجمة.

وزارة الخارجية

قرار

نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية

بعد الاطلاع على قرار السيد/رئيس الجمهورية رقم ٣١٠ لسنة ١٩٨٢ بشأن الموافقة على الاتفاقية الدولية رقم ١٤٩ الخاصة باستخدام العاملين بالتمريض وظروف العمل والمعيشة الخاصة بهم التي أقرتها منظمة العمل الدولية في عام ١٩٧٧ ؛

وعلى تصديق السيد رئيس الجمهورية بتاريخ ١٩٨٢/٦/٢٧ ؛

قرر :

(مادة وحيدة)

ينشر في الجريدة الرسمية الاتفاقية الدولية رقم ١٤٩ الخاصة باستخدام العاملين بالتمريض وظروف العمل والمعيشة الخاصة بهم التي أقرتها منظمة العمل الدولية في عام ١٩٧٧

ويعمل بها اعتباراً من ١٩٨٣/١١/٣

كمال حسن على